محليات

حمود لـ«الوطن»: السورية للتجارة توزع حوالي ٣ آلاف أسطوانة في دمشق

علي محمود سليمان

بين مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في دمشق بشار حمود أن الفرع يوزع ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف أسطوانة غاز يومياً في محافظة دمشق، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن فرع المؤسسة يسير ما بين ١٥ إلى ٢٠ سيارة محملة بأسطوانات الغاز يومياً في أحياء دمشق بمعدل حمولة ١٠٠ إلى ١٥٠ أسطوانة غاز في السيارة الواحدة.

وبين أن التوزيع يتم بالتعاون مع أعضاء مجلس المحافظة والشعب الحزبية في الأحياء، حيث لا يتم توزيع أسطوانات الغاز من السيارة إلا بحضور عضو من مجلس المحافظة أو عضو قيادة شعبة حزبية، حيث يتم استلام أسطوانات الغاز من شركة «محروقات» وبيعها بالسعر النظامي وهو ٢٦٥٠ ليرة سورية.

ووفق بيانات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فقد بلغ عدد الضبوط المنظمة خلال الأربعة أيام السابقة ٣٢٠ ضبطاً بمخالفات متنوعة وتوزعت إلى ٧١ ضبطاً تموينياً في دمشق و١٢٣ ضبطاً في ريف دمشق و٧٩ ضبطاً في محافظة حماة و١٤ ضبطاً تموينياً في محافظة حمص و٢١ ضبطاً في محافظة طرطوس و٩ ضبوط في اللاذقية و٢ ضبط في حلب وضبط واحد في دير الزور.

وتنوعت الضبوط ما بين مخالفات عدم إبراز فواتير لمواد مجهولة المصدر وعدم الإعلان عن الأسعار ومخالفات البيع بسعر زائد، وعدم تقديم بيان التكلفة لمادة الحليب، وضبوط لمواد مجهولة المصدر وحيازة مواد منتهية الصلاحية، حيث تم حجز كمية حوالي ٢٣ طناً من مادة برشت مربى المشمش في محافظة ريف دمشق، كما تم تنظيم ضبوط تقاضي أجور زائدة على أجور نقل الركاب وضبوط بيع بطاقات اليانصيب بسعر زائد والمتاجرة بالمواد الإغاثية، ومواد مجهولة المصدر شملت مياهاً معدنية ومرتديلا وبسكويتاً ومربى وحمصاً ومعكرونة، وضبوط بحق محطات الوقود للبيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار وتهريب المادة حيث تم حجز ٢٣٠٠ ليتر مازوت.

ولوحظ خلال الأيام الأربعة الماضية انخفاض عدد ضبوط المخالفين بمادة الغاز في المحافظات حيث بلغ عددها في المحافظات ٨٢ ضبطاً فيما تم حجز ٤٣٦ أسطوانة غاز، فيما تم تنظيم ٤٢ ضبطاً تموينياً بمخالفات مخابز تموينية متنوعة ما بين سوء صناعة الخبز والاتجار بالخبز التمويني وتهريب الدقيق التمويني، حيث تم حجز كمية ٢٦٨ كيس دقيق تمويني مهربة.

كما ضبطت عناصر المديرية بالتعاون مع إحدى الجهات المختصة في قرية الفرحانية الشرقية مخبزاً تموينياً متوقفاً عن العمل منذ فترة طويلة وغير معاد تشغيله لعدم حصوله على التراخيص القانونية اللازمة يقوم بإنتاج الخبز التمويني وبيع الربطة بسعر ٢٠٠ ليرة سورية حيث وجد في المخبز كمية ٤١ كيس دقيق تمويني تم استجرارها من مصدر مجهول، بالإضافة لكمية ٣٤٥ ربطة خبز تمويني، حيث تم تنظيم الضبط التمويني وإحالة المخالف موجوداً إلى الجهة المختصة لاستكمال التحقيق معه ومعرفة مصدر الدقيق المصادر.

كما ضبطت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي بالمحافظة سيارة محملة بكمية ٢٠٠ كيس دقيق تمويني ما يعادل (٤٠) طناً من مادة الدقيق التمويني مهربة من اللاذقية باتجاه إحدى المنشآت الصناعية بالمدينة الصناعية بحسياء.

وبين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص رامي يوسف أنه بعد أن تم سحب عينات من الدقيق المصادر بعد الاشتباه بنوعيته وتبين بعد التحليل أنه دقيق تمويني وتمت مصادرة الكمية المضبوطة وتسليمها لفرع الشركة العامة للمطاحن بالمحافظة وتنظيم الضبوط أصولاً.

وأضاف يوسف أنه تم إحالة سائق السيارة إلى الجهات المختصة بعد اعترافه بخروج الدقيق من إحدى المطاحن الخاصة باللاذقية باتجاه المدينة الصناعية بحسياء وسيتم استكمال الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

إبطالها قانوناً لا يعني إبطالها شرعاً ما دام هناك عقد شرعي

اكتشاف عقود زواج مزورة بالتواطؤ مع بعض الموظفين

إحالة العقود إلى المحكمة الشرعية لتسوية أوضاعها

محمد منار حميجو

أصدرت محكمة الجنايات الثانية في دمشق قراراً بإبطال عدد كبير من عقود الزواج المزورة صادرة من المحكمة الشرعية لأشخاص داخل وخارج البلاد وفي بعض القرارات طرفا العقد غير موجودين بالتعاون مع بعض الموظفين الذين ساهموا في عملية التزوير.

وتلا رئيس المحكمة القاضي زياد الحلبي وبعضوية القاضيين سليمان الضاهر وياسين كحال الحكم في الجلسة التي عقدت أمس أرقام عقود الزواج المزورة ومن ثم إبطالها وتحويلها إلى المحكمة الشرعية لتسوية أوضاعها وخصوصاً أنه من الممكن أنه نتج عن العقد نسب، كما أنه تم تجريم الموظفين الذين ساهموا في عملية التزوير.

وتضمن الحكم أنه يحق للمتضررين من العقود بالادعاء على الموظفين الذين زوروا العقود أمام المحاكم المختصة لما لحق بهم من ضرر نتيجة هذه العقود، مشيراً إلى تجريم بعض الأهالي الذين ساهموا في هذا التزوير سواء كانوا من طرف الفتاة أم الشاب.

وفي تفاصيل القضية أن الموظف المفوض في كتابة العقود كان يقابل الأهالي خارج المحكمة ومن ثم يكتب العقد ويبصم عن الفتاة أو الشاب وخصوصاً أن هناك عدداً من الشباب خارج البلاد ولم يرسلوا وكالات أو لم يحضروا أثناء كتابة عقد الزواج.

ومن إحدى الحالات التي تم ضبطها أن موظف المحكمة تقابل مع الفتاة ووالدها في أحد المقاهي ومن ثم كتب العقد وبصم عن الزوج، مشيراً إلى أنه من إحدى الحالات أيضاً أنه تم إجراء معاملة لفتاة وشاب في مصر وحينما أرادا تثبيتها في المحكمة كان هناك العديد من الأوراق التي لم يستطيعا تأمينها فكتب لهما المأذون عقداً جديداً من دون تلك الإجراءات.

وبينت مصادر مختصة أن تحويل هذه العقود إلى محكمة الجنايات باعتبار أنها أوراق رسمية وحجة للناس وبالتالي وصفها الجرمي جنائي، مشيرة إلى خطورة تزوير مثل هذه الحالات لما فيها من ضرر كبير على المجتمع.

ودعت المصادر طرفي عقد الزواج والأهل إلى مراجعة المحكمة الشرعية بنفسيهما لمتابعة إجراءات معاملة الزواج بحضور ولي الزوجة سواء كان الأب أم الجد أم الأخ أم العم أم غيرهم من الأولياء الذين تم ذكرهم في قانون الأحوال الشخصية.

من جهته أوضح مصدر في المحكمة الشرعية أن إبطال العقد قانوناً ليس بالضرورة أن يبطل شرعاً باعتبار أن هناك عقداً عرفياً وشرعياً سابقاً للعقد المزور، موضحاً أنه شتان ما بين بطلان العقد شرعاً وما بين بطلان إجراءات توثيقه وتثبيته.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أن المهم في العقد توافر أركانه بصيغة الإيجاب والقبول بين طرفيه ووجود الشاهدين وولي الزوجة.

وأوضح المصدر أنه سوف يتم استجواب الطرفين للتأكد من وجود عقد شرعي سابق للعقد الذي زوره الموظف وفي حال وجوده يطلب منهما رفع دعوى لتثبيت عقد الزواج باعتبار أن العقد تم إنشاؤه شرعاً وعرفاً، مشيراً إلى أنه في حال لم يكن هناك عقد عرفي سابق بالأساس للعقد المزور فإنه يعتبر باطلاً بحكم أن الموظف زور العقد لافتقاره لأركان عقد الزواج من الإيجاب والقبول ولا ينجم عن العقد الباطل أي شيء من آثار الزواج الصحيح.

وأضاف المصدر: يجب على الموظف في حال علم بوجود عقد عرفي سابق الامتناع عن إنجاز صك الزواج وتكليف الطرفين بمراجعة المحكمة لرفع دعوى تثبيت زواج وإعلام القاضي الشرعي بذلك.

وبيّن المصدر أن العقد يكون باطلاً عند عدم وجود ركن الإيجاب والقبول ولا يترتب عليه أثر وإن افتقر إلى الشاهدين فيكون فاسداً ويترتب عليه تثبيت النسب والحد الأقل من مهر المثل أو المسمى والنفقة للزوجة في حال جهلها في الفساد وعدة المفارقة من دون الإرث على حين في الحالة الثانية يكون نافذاً غير لازم في حال افتقاره للولي ويحق له الفسخ وكذلك الزوجة لعدم الكفاءة ومهر المثل.

> موظف يقوم بالتوقيع عن «الزوج» المسافر!!

المحروقات والنقل والصحة على طاولة مجلس محافظة ريف دمشق

إبراهيم: إغلاق ١٥ محطة محروقات وتحويل مخصصاتها لمحطات قريبة

عبد المنعم مسعود

بين محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم أن المباشرة بخطة عام ٢٠١٩ ستكون بعد منتصف الشهر القادم مبيناً أن هناك اتجاهاً نحو إعادة تقييم إمكانيات التمويل لعملية إعادة الإعمار في المحافظة.

وأشار إبراهيم أثناء حضوره لجلسة مجلس المحافظة أن عمل المحافظة يتركز في الوقت الحالي على تأمين احتياجات المواطن من غاز ومازوت وخبز وطحين كاشفا عن تكليف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق بإجراء دراسة لأفران المحافظة وبيان واقع كل فرن واحتياجاته وذلك لمعالجة أي خلل قد يمنع وصول المادة للمستهلك خصوصاً في ظل شكاوى مختلفة مثلا من الديماس وجرمانا بنقص المادة وعودة جودة المنتج، منوهاً بأنه بالنسبة لجرمانا فإن الخط الثالث في الفرن لم يعمل بعد والذي يمكن أن ينتج نحو ١٣ طناً في حال عمله ما سيؤدي إلى تغطية المدينة.

وأوضح المحافظ أن موضوع المحروقات في المحافظة يتم تأمينه وفقاً للأولوية التي تتركز على استمرار عمل الأفران والمشافي والمدارس في الدرجة الأولى مبيناً أن مخصصات المحافظة غير معروفة في الوقت الحالي لذلك فانه لا يمكن وضع خطة واضحة لذلك وفور تأكيد مخصصات المحافظة سيتم توزيعها على التدفئة والنقل مؤكداً أن هناك وضوحاً في عملية توزيع طلبات المازوت على محطات الوقود في المحافظة مبيناً أن وضع مادة الغاز المنزلي أصبح أفضل من السابق.

وفي جوابه على أحد أعضاء المجلس حول آلية التوزيع وعقمها خصوصاً لناحية التلاعب الذي يحصل في الكازيات الخاصة وتوفر المادة بسعر حر لدى محطات الوقود وبأسعار تتراوح بين ٢٨٠ إلى ٣٠٠ ليرة قال محافظ الريف إنه تم إغلاق ١٥ محطة وتحويل مخصصاتها للمحطات القريبة منها مبيناً أن مازوت التدفئة من حق المواطن أما مازوت النقل فيحق لمدير المنطقة تحويله للتدفئة كنوع من دعم لعملية التوزيع المباشر لافتاً إلى الانتهاء من توزيع المادة للتدفئة خلال هذا الشهر والشهر القادم.

وقال المحافظ حول عودة أهالي بسيمة وعين الفيجة أن المشكلة كانت في إزالة الأنقاض مبيناً أن الشركة العامة للمشاريع المائية ستقوم بإزالة الأنقاض خلال الفترة القادمة مكرراً وعوده بقرب عودة الأهالي والسماح لهم بالسكن بعد الانتهاء من رفع الأنقاض وتأمين الخدمات اللازمة ومؤكداً أن هذه العودة ستكون قبل الاجتماع القادم لمجلس المحافظة مشيراً إلى إمكانية قيام الأهالي في الوقت الحالي بزيارة منازلهم كاشفا عن إمكانية إسكان من ذهبت منازلهم في حرم النبع بنفس المنطقة.

وبين إبراهيم أن إجمالي من عاد إلى داريا لا يتجاوز ٤ آلاف شخص من أصل ١٠٠ ألف كان من المتوقع إعادتهم مبيناً أن عقود تأهيل البنى التحتية في المدينة والتي جرى تلزيمها لم تتم المباشرة بها وان ذلك سيتم خلال الفترة القادمة موضحاً أن في هذين الشهرين سيكون الشغل الشاغل للمحافظة انجاز ذلك في داريا وعين الفيجة وبسيمة لتسهيل عودة الأهالي.

وأشار إبراهيم إلى أنه لا يوجد مانع من فتح طرق الغوطة الرئيسية سواء طريق المليحة النشابية أو طريق الزبلطاني أسواق الخير أو طريق عربين لكن هذه الطرق تحتاج إلى إصلاح وأنها ضمن خطة المحافظة لهذا العام.

وكان مجلس المحافظة قد بدأ جلسته بطرح مواضيع المياه والموارد المائية والصحة والثقافة والنقل حيث طرح أعضاء المجلس موضوع المياه في الرحيبة والتي تصلها المياه كل ٥٠ يوما ١٢ ساعة فقط وأن الآبار التي يتم حفرها تحتاج لأكثر من سنة حتى يتم وضعها في الخدمة وكذلك في مدينة التل حيث إن مياه الشرب لا تصل إلا كل شهر مرة وإن قرى بلدية دير علي لا يوجد فيها شبكات مياه وان منطقة الصبورة تعاني ضعفاً في خزانات المياه فهي تحتاج لساعات حتى تمتلئ في حين تفرغ فوراً.

وفي موضوع الصحة طرح الأعضاء وجوب تأمين كوادر طبية في العديد من المراكز الصحية التي تفتقد للأطباء سواء في الرحيبة أو في الغوطة أو باقي مناطق الريف وبين الأعضاء أن وجود عيادات شاملة في التل لا يكفي بل يجب العمل على ترميم مشفى التل ووضعه بالخدمة خصوصاً أن المدينة تعتبر الثالثة في عدد السكان في ريف دمشق. إضافة إلى ذلك فإن مستوصف النبك مضى عليه سنتان ولم يعمل بعد.

مدير صحة ريف دمشق ياسين نعنوس كشف عن عدم وجود أطباء لفرزهم إلى المراكز الصحية كما أنه لا يوجد إمكانية لتزويد كل مركز صحي بسيارة إسعاف وان العمل الذي تتبعه المديرية خصوصاً في الغوطة يقوم على الفرق الطبية المتنقلة لخدمة المواطنين في أكثر من قرية إضافة إلى العيادات المتنقلة والتي وصل عددها إلى ١٠ عيادات

وأشار الأعضاء أن بلدات في ريف التل لا يوجد فيها نقل منذ سبع سنوات بل إنه لا يوجد فيها خدمات مثل رنكوس حوش عرب حفير الفوقا وغيرها وكذالك طالبوا بإعادة خط صحنايا داريا السومرية وكذلك خط دوما النشابية والذي يمر بالشيفونية.

ووجه رئيس المجلس صالح بكرو عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل بإعادة كافة السرافيس لخطوطها الأصلية ودراسة كافة طلبات خطوط النقل ومعالجتها موضحاً أن إستراتيجية محافظة دمشق تقضي بعدم السماح بدخول باصات وسرافيس نقل الريف إليها.

وطرح المجلس موضوع الضرائب المترتبة على مطار دمشق الدولي والذي يشغل ٦٠٪ من أراضي جديدة الخاص و٤٠٪ من أراضي الغزلانية مبينين أن هذه الضرائب لم تصل منذ سبع سنوات إلى بلدية جديدة الخاص.

سعد لـ«الوطن»: مازوت التدفئة قليل ولا يكفي والأولوية للمعامل والشهر القادم للفلاحين

تطبيق البطاقة الذكية للآليات في ريف دمشق عبر ١٥٠ محطة

الوطن

بيّن مدير فرع المحروقات في ريف دمشق خلدون سعد لـ«الوطن» بأنه سيتم تطبيق البطاقة الذكية للآليات التي تعمل على البنزين ابتداء من الخميس القادم، من خلال ١٥٠ محطة وقود جاهزة لإطلاق هذه الخدمة، مشيراً إلى وجود ١٧ مركزاً في محافظة ريف دمشق للتسجيل على البطاقة الذكية بالإضافة إلى مراكز دمشق، فبإمكان أي مواطن من الريف أن يحصل على بطاقته من دمشق.

وأشار سعد إلى أن كميات مازوت التدفئة الواردة إلى سورية قليلة جداً، إذ يصل إلى ريف دمشق يومياً ٣٣ صهريجاً ليوزع على الفروع بما فيها القطاع العام والصناعيين، وعلاوة على ذلك نجد ضعاف النفوس الذين يحتكرون المادة ويبيعونها بسعر زائد مما يزيد الوضع سوءاً، وعليه تم إغلاق عدة محطات في الريف، مضيفاً: وعلى الرغم من ذلك مازوت التدفئة يوزع إلى الآن وفق الكميات المتوافرة عن طريق اللجان الفرعية من بلديات ومديري مناطق.

ولفت سعد إلى تزويد المعامل والمنشآت الصناعية بالمازوت بشكل يومي، إذ يخصص لهم من ٦٠ إلى ٨٠ ألف لتر بسعر التكلفة الذي يصل إلى ٢٩٣ ليرة، على حين يصل سعر اللتر من مازوت التدفئة ١٨٥ ليرة، مشيراً إلى وجود توصيات بدعمهم بكميات كافية، إضافة إلى القطاع العام من المخابز الآلية والتموينية والمستشفيات الذين تحدد لهم الأولوية وعلى حساب مازوت التدفئة أيضاً، مؤكداً بأن المناطق المحررة في ريف دمشق يخصص لهم أيضاً مازوت تدفئة وإن كان لا يكفي بسبب زيادة المناطق في الريف، ومع ذلك تم إرسال كميات إلى عين ترما وجيرود وبيت جن والزبداني والغوطة، ولكن المشكلة تكمن بالتوزع الجغرافي المتشعب للمناطق في الريف، وبعد مراكز التوزيع عن بعضها على الرغم من وجود ٢٠٠ سيارة مخصصة لنقل المازوت.

كما أشار سعد إلى أنه وبسبب المنخفض الجوي الأخير تم توزيع قسم من مازوت التدفئة على المدارس استكمالاً للكميات التي وزعت في الفصل الأول والبالغة ٨٠٠ ألف لتر، وما يزال التوزيع مستمراً بالمجمعات التربوية بالتعاون مع مديرية تربية ريف دمشق لتحديد أكثر المناطق برودة والتوزيع على أساسها.

وفيما يخص مازوت التدفئة نوّه سعد بوجود كميات موضوعة بالمحطات الخاصة لصالح التدفئة وتوزع عن طريق اللجان الفرعية، ويخصص قسم من الكميات الموجودة في كل محطة للتدفئة، إضافة إلى التوزيع المباشر على المنازل عن طريق البلديات لتوزع الكميات بحسب القوائم الاسمية لديها، مشيراً إلى أنه في كل أسبوع توزع الكميات على منطقة مختلفة تبعاً للبرودة.

وأكد سعد بأنه بدءاً من الشهر القادم ستطبق الخطة الزراعية التي ستقرها مديرية الزراعة في ريف دمشق من أجل تخصيص كميات من المازوت للفلاحين، مضيفاً: لقد قصرنا معهم في هذا الشهر بسبب قلة المادة، على الرغم من أننا أعطيناهم كميات كافية في المواسم الأولى، لذا فإن أمورهم بخير.

إلزام الأطباء بـ«سنة خدمة وطنية» خارج محافظاتهم

قبلان لـ«الوطن»: نسبة الهجرة من الأطباء الجدد تجاوزت الـ٨٠ بالمئة

عدد المستفيدين من القرار أكثر من المتضررين والعمل على إصدار التعليمات التنفيذية

فادي بك الشريف

فوجئ طلاب الدراسات في الاختصاصات الطبية والأطباء المقيمون في عدد من الوزارات بقرار وصف بالغريب صادر عن الهيئة السورية للاختصاصات الطبية، يقتضي مضموناً بإضافة سنة ميلادية كاملة على جميع الاختصاصات الطبية بما فيها الصيدلة وطب الأسنان تحت اسم «سنة امتياز»، وبذلك تكون قد أضيفت إلى السنوات الدراسية لطلاب الطب.

وبموجب القرار لا يستطيع الطبيب الحصول على شهادة البورد السوري إلا بعد إتمامها.

وهذا وتصاعدت وتيرة الشكاوى التي حصلت عليها «الوطن» والتي تؤكد أن القرار له تأثير سلبي، ويتسبب بظلم كبير لشريحة واسعة من الأطباء، معتبرين أن الهيئة بقرارها خالفت العقد معهم الذي على أساسه بدؤوا الاختصاص في مشافي الدولة وحددوا مسار حياتهم ومشروعاتهم المستقبلية بناءً على عدد محدد من السنين، وتساءل الطلاب: هل يتم التعامل معنا هكذا دون اكتراث لما قد يجره قرار كهذا حتماً من مشكلات كبيرة.

وناشد الطلاب وزارة الصحة والجهات المعنية بإنصافهم والعدول على القرار، والنظر بشكواهم ورفع الظلم الذي تعرضوا لهم فجأة، مضيفين: إن كان اعتماد القرار لا بد منه، فليطبق على من سيختص حديثاً عبر المفاضلات القادمة.

وقال البعض: قام بعض طلاب الدراسات بالتحرك عبر الاتحاد الوطني لطلبة سورية والأساتذة الجامعيين ممن لديهم صوت مسموع في وزارة التعليم العالي التي بدورها تحاول إيجاد صيغة قانونية مقبولة لدى الهيئة تستثني من خلالها الدراسات من قرار كهذا.

وأضاف الطلاب: إن القرار لا يمكن أن يقدم أي تأثير إيجابي، وخاصة أن الأبحاث العلمية في الاختصاصات الطبية قد تتطلب متابعة سريرية تتجاوز العام أو الاثنين وفي حال إضافة سنة الامتياز فإن مستوى الأبحاث العلمية سيتدنى وسينحصر الاهتمام بأبحاث مختصرة مكررة لا تخرج بنتائج جديدة مفيدة، علماً أن المتابعات السريرية المضبوطة هي التي ترفع مستوى البحث العلمي في جامعاتنا.

وبما أن طالب الدراسات العليا لن يبقى مرابطاً في الاختصاص لأكثر من ٥ سنوات حتى يبدأ المرحلة التالية من حياته العلمية فهذا يعتبر ظلماً بحق من يسعى إلى الأفضل والحل الوحيد سيكون الهجرة إلى جامعة تعمل لمصلحة الباحث وليس ضده وضد طموحاته!

وأكد الطلاب مناشدتهم العديد من المشافي لمناقشة موضوع سنة الامتياز بشكل مفصل، ورفع طلب الإلغاء إلى وزارة الصحة الهيئة السورية للاختصاصات الطبية، وذلك بهدف إنصاف الطلاب والنظر بهذا الموضوع بشكل مفصل.

هذا وكشفت مصادر طبية لـ«الوطن» أن القرار حسب الأطباء الاختصاصيين يعيدهم للوراء سنة كاملة بدلاً من الانطلاق ومتابعة حياتهم العملية، ولا سيما أن أعمارهم تصل لـ ٣٤ عاماً وراتبهم بمعدل ٣٠ ألف ليرة فقط، مشيراً إلى أن القرار يلزمهم بمهام خارج إطار محافظاتهم، الأمر الذي يكون بمقدور الطلاب لتغطية خدمة المشفى في محافظات أخرى، علماً أن هناك شريحة من الأطباء غير قادرة على السفر وتأمين ظروفها.

ولفتت المصادر إلى إمكانية جعل السنة الإضافية «اختيارية» وليست «إلزامية»، مع تطبيق سياسة الالتزام للأطباء في المناطق النائية، كما أشارت إلى أن القرار يشمل ٢٠٠٠ طبيب مقيم في دمشق وحدها بين ١٥٠٠ بوزارة الصحة و٥٠٠ طبيب في مشافي التعليم العالي، ناهيك عن عدد الأطباء المقيمين بمختلف المحافظات، علماً أنه لغاية تاريخه لم تصدر التعليمات التنفيذية، ومن الضروري اتباع إجراءات تنصف الأطباء.

ويشار إلى أن القرار ألزم الطبيب المقيم الذي أنهى تدريبه ونجح بامتحان الاختصاص بالعمل لسنة إضافية ضمن المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة، على أن يعطى وثيقة نجاح وترخيص مؤقت ويتقاضى راتباً وتؤجل خدمته العسكرية لمدة عام كامل، إضافة إلى السماح له بفتح عيادة خاصة به.

من جانبه بيّن مدير عام الهيئة السورية للاختصاصات الطبية الدكتور يونس قبلان في تصريح لـ«الوطن» أن المستفيدين من سنة الامتياز أكثر من المتضررين، مشيراً إلى أن الأمر جاء بناء على مطالب عدد من أعضاء مجلس الشعب وحاجة العديد من المناطق المحررة لأطباء، معتبراً أن من الضروري تطبيق سنة خدمة وطنية لأن هناك نقصاً بالكادر الطبي، ومن واجب الأطباء تقديم الخدمة لبلادهم.

وقال قبلان: إن عدد الأطباء ممن هجر القطر وصل إلى ٤٠ بالمئة خلال السنوات الماضية، ونسبة الهجرة في الأطباء الجدد لا تقل عن ٨٠ بالمئة وهو رقم كبير على مستوى مختلف الاختصاصات، بحيث تقوم الدولة بتدريسيه وتعليمه ليهاجر فيما بعد.

وأشار مدير الهيئة السورية للاختصاصات الطبية إلى أنه يتم العمل حالياً على إصدار التعليمات التنفيذية، مؤكداً أن القرار ليس له رجع عكسي، وكل من نجح بدورة تشرين الثاني لا ينطبق عليه القرار، وقد يتم استثناء الناجحين في النظري، وهذا الأمر يتوضح من خلال التعليمات التنفيذية، مؤكداً أنه يتم العمل لمصلحة الجميع.